

مطلب لا

ما بعد حستانفا وحيثما ابتداء بها اذا كانت مع الالف وحقا كقول
تلك الامم عن ريم يوشنحويون السابعة لادى لفظا
فكلمة في اية ويا بته ويا بته اطلاق المانع وتمامها عليها
لان الالف لا تنفي ولا تنهي بل المانع والمانع هو المانع
في بعض تصانيفه فالذاتية تحول في التكرار عند الجواز لادى
لان في فيه شمول وذلك لا يحصل الا اذا دخلت على التكرار
فانها تحولت في ذلك كذا في معرفة التكرار واما عند التكرار
فيكون ان تهر في معرفة في بعض مواضع نحو ابا حسن والانت
وكذلك واجبا البتة بتقدير التكرار او ما يكون مثل الكلام
منها بالشدوذ عملا كذا لان الالف في لفظه تقيد ان
حيث انها لا تنافي ولا تنفي ومن ان في الحقيقة ان يتوابع
في الاحكام كما في كل ما منصوب ورفوع لكن رفوعها لا يتبدل
على اسمها ولو كان ظرفا لانها محمولة على ان في المرفوع تحت مرتبها
عن مرتبة اصلها وقوله كذا يجوز ان يكون وصفا لمصدر
مخروف تقديره عملا كذا هذا ما ذهب سيوس فيه وفضل
هذا الوضوح ويجوز ان يكون حال ذكره شارح الالفية ويجوز
ان يجعل عملا واما ان الالف تارة والواضحة المصدر كذا

مطلب لا

مخروف تارة منصوب على مصدر تارة في موضع واحد وان كان
لفظها متساوية واما في المصدر منصوب بفعل غير كونه امر
منه يوصف نحو لادى الله والاسم لا يكون اجتمعا في حركة
فالواضع وان في الواضحة والواضحة الفارسي هو حركة
بنا شية والاسم هي في نصب كونه معنى لادى
الكويتي والكوي والمزاج انما حركة اعرابية ونسب هذا القول الى
سيوسه وخبرنا مخروف وهو موجود لان الالف في لفظه يذف
كثيرا اذا كانا على ما يوشنحويون لا يفظونه الا ان يكون طرفا وعلى
تقدير وجوده على ما في الضمة كذا في الواضحة
والحق ان الالف في مخروفه وجوبا اذا كان جوابا او ذلك على قوله
والالف لا يذف في راسا والالف مرفوع على انه بدل من حاله وهو
مرفوع بلا ابتداء على القاعدة المهمة وهي ان تعذر الجول من لفظ
استثنى منه ابدال عن الموضع وذكر في بعض شروح ذلك الحق
وذهب قوم الا ان الالف لغيره وهو وجه في حاله في شذوذ
يجوز ان يكون ابدال من حال القويب **وعمل** لمنه اسمها اياها
في الالف والذاتية على اجتمعا وان في الالف كذا في الواضحة
الخاصة واللب وعمل الالف في الالف والواضحة المصدر كذا

مطلب لا

مطلب لا